جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والسنة

القَرَائِنُ

وَأَثَرُهَا فِي تَعلِيلِ الأَحَادِيثِ

دراسةٌ تأصيليةٌ تطبيقيةٌ

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه اختصاص الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب

عبد الغني محمد نادر عدا

إشراف الدكتور

بديع السيد اللحام

٢٠١٤

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٦

لجنة المناقشة مكونة من السادة :

الأستاذ الدكتور محمد الشربجي	**عضواً**
الأستاذ الدكتور نصار النصار	**عضواً**
الدكتور بديع السيد اللحام	**عضواً مشرفاً**
الدكتورة منى العسة	**عضواً**
الدكتورة أسماء البغا	**عضواً**

الإهداء

أقدم هذا الجهد المتواضع

إلى من صحبتني عنايتهم طيلة مشوار حياتي . .

تسمع رحمتهم قبل العزف ترنيم آهاتي . .

وتشوّفوا رؤيتي في أعلى مراتب الكمال والدرجات . . أبي وأمي

ثمّ إلى الذي غاب جسده . . . ولم تغب ذكراه

من طيّب الله صنيعه . . . ألا فطيّب الله ثراه

أخي أبي الزين . . . رحمه الله

ثمّ إلى من رفعوا لواء الحق شراعاً . . وركبوا العلم سفيناً . .

ومخروا عباب الحياة بحراً لجيّاً . .

لينهلوا من رضوان الله معيناً صافياً . .

أساتذتي في كلية الخير، كلية الشريعة ، وأخص الأستاذ المشرف على البحث . . .

ثم إلى من شاركتني همومي . . . وكانت لي نعم الوزير ونعم المعين

شريكة حياتي . . ورفيقة دربي . . وملهمتي . .

الغالية أم نور الدين

شكـر وعرفان

أقدّم الشّكر الخالص بعد حمد الله تعالى لكلّ من كان له يدٌ أسهمت في إنجاز هذا البحث، وخاصّةً سيّدي ومولاي الأستاذ الدّكتور نور الدّين عتر حفظه الله تعالى، الذي ما ضنّ عليّ بوقته على كثرة مشاغله، وما بخل بنصحي وتوجيهي، وأخذ بيدي في بداية الخطوات، حيث تتشتت وتعسر الخيارات، ثمّ الشّكر موصول إلى السّيّد المشرف الدّكتور بديع السّيّد اللّحّام، الذي حفّني بلطفه، وغمرني بعظيم كرمه، وأفادني من غزير علمه، وأسأل الله سبحانه أن يجزيهما عنّي وعن الأمة الإسلامية خير الجزاء.

كما أتقدّم بالشّكر إلى كليّة الإيمان، كليّة الشّريعة، مدرّسيها وموظّفيها؛ لِما أتاحت لي من فرصةٍ في مواصلة طلب العلم، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يديم ظلّها وارفاً في سماء سوريا الحبيبة، بل في سماء المسلمين أينما حلّوا وأينما نزلوا.

وأشكر أخيراً إخوةً لي أثقلتُ عليهم في أثناء عملي في هذا البحث، فما ضاقت صدورهم، وما تأففت أفواههم، واللهُ يجزيهم عني خيراً، وهو الغني عن ذكر أسمائهم.

واللهَ أرجو أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبّله مني في صالح الأعمال، وأن ينفعني به والمسلمين، إنه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ للدّعاء، والحمد لله رب العالمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين، وبه على قضاء الحوائج نستعين، ونرجوه الهداية في الدّنيا والفوز في الآخرة بجنّات النّعيم، والصّلاة والسّلام على أصدق الخلق محمّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أَمّا بَعْدُ:

فإنّ التّجديد والإبداع مهمّةٌ مطلوبةٌ، وآثارهما عظيمةٌ جليلةٌ، تُضيف إلى ثمار السّابقين ثمراتٍ من اجتهاد اللّاحقين، وتُقدّم جهود المتقدّمين بحلّةٍ تناسب عقول المتأخّرين، فالمتقدّمون حكموا على الأحاديث بما يسّر الله لهم من علمٍ وفهمٍ عظيمين، وكان منهجهم منتظمَ الحلقات قويَّ البنية، فقد وضعوا تلك الأحاديث تحت مجهر القواعد الّتي ابتدعوها للحفاظ على هذه الأحاديث سليمةً بعيدةً عن أيدي العابثين، وخطأ الواهمين، وربّما قَصُرت عبارتهم عمّا لمع في عقولهم – نتيجة الخبرة والتّجربة– من حكمٍ على حديثٍ تصحيحًا أو تعليلًا، فيظنّ الظانّ أنّهم بعيدًا عن تلك القواعد المُحْكَمة يعلّلون ويصحّحون، ولكنّ التّحقيق أنّ قواعد مصطلح الحديث الّتي اعتمدوها ليست قواعدَ رياضيّةً لا يحتاج الباحث فيها إلى حفظٍ ولا معرفةٍ ولا ممارسةٍ؛ بل عند التّطبيق الصّحيح، لا بدّ من مراعاة ما يحتفّ بالحديث من القرائن والملابسات، إذ هي المعوَّل عليها عند جهابذة النّقّاد في الحكم على الحديث؛ لأنّها تكشف ما خفي، وتساعد على وضع قواعد الحديث موضعها الدّقيق.

وعامل التّجديد في هذا البحث هو بيان مفهوم تلك القرائن، وإظهار مدى أثرها على الحكم على الأحاديث، وقد اخترته موضوعًا لأطروحة الدّكتوراه بعنوان " القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث -دراسةٌ تأصيليّةٌ تطبيقيّةٌ-"

فهي دراسةٌ تأصيليّة تسلّط الضّوء على القرائن الّتي لاحظها المحدّثون في حكمهم على الأحاديث، مع أمثلةٍ تطبيقيّةٍ لها من كتب الحديث.

أهميّة البحث:

تتجلّى أهميّة هذا البحث في النّقاط الآتية:

١- بيان منهج جهابذة نقّاد الحديث في الحكم على الأحاديث القائم على تتبّع القرائن والملابسات الّتي تحيط بها، وعدم الاكتفاء بالمسلك السّهل الّذي هو النّظر في أحوال الرّواة العامّة، والحكم على الحديث حسب مراتبهم في الجرح والتّعديل.

٢- دراسة هذه القرائن الّتي لاحظوها في أحكامهم، وتقسيمها، واستنباط الضّوابط الّتي تجمعها، وتوضّح مستندهم في الاحتكام إليها.

٣- بيان مذاهب العلماء قديمًا وحديثًا في الأخذ بالقرائن، من خلال عملهم في الحكم على الأحاديث والتّرجيح بينها، فتُعرف درجات قبول تصحيحهم وتعليلهم.

٤- إعطاء صورةٍ واضحةٍ عن القرينة وأثرها، من خلال الأمثلة التطبيقيّة، بما يورث النّاظر فيها صحّة عمل المحدّثين ومنهجهم في الحكم على الأحاديث.

سبب اختيار البحث:

اخترت هذا الموضوع للبحث في أطروحة الدّكتوراه لما سبق، ولأسبابٍ عدّةٍ، أهمّها:

١- انتقاد كثيرٍ من المتأخّرين لكثيرٍ من المحدّثين في حكمهم على الأحاديث، فأردت في هذا البحث معرفة الصّائب من الرّأيين، وسبب ذلك.

٢- لا يوجد – على حدّ تتبّعي – من كتب في هذا الموضوع بنحوٍ مستقلٍّ يجمع فيه الشّتات، وإن كان الكثير من المؤلّفين قد ذكره في كتبه ونصّ على أهميّة دراسته.

٣- عرضت عنوان هذا البحث على ثلّةٍ كريمةٍ من أهل الاختصاص من أساتذتي فشجّعوني على البحث فيه، وأخصّ الأستاذ الدّكتور نور الدّين عتر، حفظه الله تعالى.

الدّراسات السّابقة:

هناك دراساتٌ كثيرةٌ ذكرت القرائن، أو أشارت إلى التّصحيح والتّعليل بواسطتها، وأكّدت على أهميّة ملاحظتها ومراعاتها، وأنّ هذا مذهب السّالفين من جهابذة نقّاد الحديث، دون التّطرّق إلى دراستها أو تأصيلها، ومن هذه الكتب على سبيل التّمثيل لا الحصر:

كتب العلل عمومًا، كعلل الإمام أحمد، وابن أبي حاتمٍ، والدّارقطنيّ.

شرح علل التّرمذيّ للحافظ ابن رجبٍ الحنبليّ.

الموازنة بين المتقدّمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للدّكتور حمزة عبد الله المليباريّ.

ولم أقف – في حدود تتبّعي – على مصنّفٍ مستقلٍّ جُمعت فيه دقائق موضوع القرائن وتقعيدها.

ثمّ وجدت مؤلَّفًا في القرائن لبعض المعاصرين الباحثين في السّنة النّبويّة وعلومها بعنوان: "قرائن ترجيح التّعديل والتّجريح، دراسةٌ نظريّةٌ تطبيقيّةٌ"[1]

ومن عنوان الكتاب يُعرف أنّه لا يشمل كلّ القرائن الّتي تحتفّ بالحديث النّبويّ، بل هو قاصرٌ على القرائن المحتفّة بالرّاوي، وبما يخصّ الحكم عليه من ترجيح تعديله أو تجريحه، وقد أكثر مؤلّفه -جزاه الله خيرًا- من ضرب الأمثلة التّطبيقيّة لكلّ نوعٍ من أنواع قرائن التّرجيح، وأفرد القرائن المرجّحة للتّعديل في بابٍ، والمرجّحة للتّجريح في بابٍ آخر، وضمّن كلّ بابٍ فصلين، أحدهما خصّه بقرائن التّرجيح المتعلّقة بالنّاقد، والآخر بقرائن التّرجيح المتعلّقة بالرّاوي، وختم البحث بمسردٍ لمجمل قرائن ترجيح التّعديل والتّجريح، والّتي بلغت (٢٢١) قرينة، (١٦٠) قرينة منها لترجيح التّعديل، و (٦١) قرينة لترجيح التّجريح.

وإنّ كثيرًا من القرائن الّتي ذكرها تصلح لتكون أصولًا وقواعدَ في الجرح والتّعديل وترجيح أحدهما، ومن هنا سمّى الأستاذ الدّكتور نور الدّين عتر – حفظه الله تعالى ونفع المسلمين بعلمه – مؤلَّفه في الجرح والتّعديل باسم: "أصول الجرح والتّعديل وعلم الرّجال" وذلك أنّ النّاظر في الكتابين – مع التّفاوت في الضّخامة – يلاحظ تشابه بعض مفردات مادّتي الكتابين مع اختلافٍ في التّسمية، فمثلًا: موانع قبول الجرح المتعلّقة بالمجرِّح والمجروح والجرح نفسه، وموانع قبول التّعديل في كتاب "أصول الجرح والتّعديل" هي من قرائن ترجيح التّعديل أو التّجريح المتعلّقة بالنّاقد أو الرّاوي في كتاب "القرائن"، فكثيرٌ من القرائن المذكورة إنّما هي شروطٌ لقبول التّعديل أو التّجريح في الرّواة، على أنّ كتاب "القرائن" يمتاز بالسّيل المتدفّق بالأمثلة التّطبيقيّة، وقد أفدت من هذا الكتاب في مبحث القرائن المتعلّقة بالرّاوي.

---

(١) تأليف الدّكتور عبد العزيز بن صالح آل إبراهيم اللّحيدان، أستاذ الدّراسات العليا في السّنّة النّبويّة وعلومها في كليّة أصول الدّين بالرّياض، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، دار التّدمرية، الرّياض، ط١، ١٤٣٠ هـ. ٢٠٠٩ م.

ثمّ وقع بين يديّ كتاب "قواعد العلل وقرائن التّرجيح" للشّيخ عادل بن عبد الشّكور بن عبّاسٍ الزّرقيّ، وهو كتابٌ صغير الحجم، تكلّم فيه مؤلّفه على علم العلل، ثمّ ختمه بذكر قرائن التّرجيح بين الرّوايات المختلفة، فقسم تلك القرائن إلى قرائن أغلبيّةٍ وهي: قرائن العدد والحفظ والاختصاص وسلوك الجادّة وغرابة السّند واتّفاق البلدان، وقرائن خاصّةٍ فعدّد منها تسع عشرة قرينةً، وذكر شيئًا من تعارض القرائن، ثمّ ذكر أقسام القرائن باعتبار القرب والبعد إلى داخليّةٍ وخارجيّةٍ، وباعتبار الظّهور والخفاء إلى ظاهرةٍ وخفيّةٍ، وباعتبار التّنصيص عليها إلى قرائن نصّ العلماء عليها وقرائن مسكوتٍ عنها تعرف بالقياس والاستنباط.

والبحث الّذي بين يديّ أوسع تأصيلًا وتقسيمًا وتمثيلًا.

وبعد مدّةٍ من عملي في هذا البحث، تقدّم الأخ هشام منوّر إلى كليّة الشّريعة في جامعة دمشق ببحث عنوانه "أثر القرائن في الحكم على الحديث، دراسةٌ تأصيليّةٌ تطبيقيّةٌ" لنيل درجة الماجستير بإشراف الدّكتور بديع السّيّد اللّحّام حفظه الله تعالى، واطّلعت على هذا البحث وسجّلت عليه ملاحظاتٍ منها:

في الفصل التّمهيديّ خَلُص إلى تعريفٍ للقرينة قريبٌ ممّا كنت قد وصلت إليه ممّا سأذكره في مكانه إن شاء الله تعالى.

وقسم القرائن إلى قسمين: باعتبار ماهيّتها عند المحدّثين إلى متّصلةٍ وغير متّصلةٍ، وباعتبار علاقتها بمدلولها إلى عقليّةٍ وعرفيّةٍ، ولكنّه أهمل أقسامًا أخرى للقرينة، كتقسيمها باعتبار قوّتها، وخفائها، ودلالاتها، والنّصّ عليها من قبل النّقّاد وعدمه.

وتكلّم في البحث عمومًا على علاقة القرينة بأنواع علوم الحديث، بذكر النّوع، ثمّ علاقة القرينة به وأثرها في تحديد هذا النّوع، والسّمة الغالبة عليه هي الاستفاضة في تعريف ما ذكر من أنواع الحديث، والاقتصار على علاقة القرينة بهذه الأنواع.

ثمّ وجدت رسالتين تخصّان هذا البحث، إحداهما رسالة ماجستير، نوقشت في اليمن بعنوان: "القرائن وأثرها على التّرجيح عند ابن أبي حاتمٍ من خلال كتابه العلل" للطّالب أمين محروس، في جامعة إبّ، بتاريخ: رجب -١٤٣١هـ.

وقد اطّلعت على خطّة البحث المنشورة على الشّابكة(١)، وهي كالآتي:

القسم الأوّل: الدّراسة النّظريّة، ويحتوي فصلين:

الفصل الأوّل: ابن أبي حاتمٍ وكتابه علل الحديث، والفصل الثّاني: القرائن وأصولها عند المحدّثين، فعرّف القرائن، في اللّغة وفي الاصطلاح، وذكر أهميّة القرائن، وتعارض القرائن.

ثمّ تكلّم على أصول قرائن التّرجيح عند المحدِّثين، وذكر فيه القرائن الدّالّة على ضبط الرّاوي، ويتضمّن أربع قرائن: تحديثه من كتابه، رواية قصّةٍ أو تفصيلٍ في السّند أو المتن، الشّواهد والمتابعات، وسعة رواية المختلف عليه.

وقرائن الإسناد، ويتضمَّن سبع قرائن: العدد، والحفظ، والاختصاص بالشّيخ، ورواية الرّاوي عن أهل بيته، وسلوك الجادّة، وفقدان الحديث في نسخة الشيخ، واتّفاق البلدان.

وقرائن المتن، ويتضمَّن خمس قرائن: مخالفة الخبر للثّابت من السّنّة، ومخالفة الرّاوي لما روى، ورواية الحديث بالمعنى، وغرابة المتن، والنّسخ.

والقسم الثّاني: أثر هذه القرائن في التّرجيح عند ابن أبي حاتمٍ، ويحتوي ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: التّرجيح في الأسانيد المتعارضة، الفصل الثّاني: قرائن التّرجيح المتعلّقة بالمتن، الفصل الثّالث: المسائل المشتركة بين الإسناد والمتن.

---

(١) عنوان الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=216615

وخَلُصَ إلى نتائجَ منها: أنّ أكثر القرائن استعمالًا عند ابن أبي حاتمٍ هي: قرينة العدد، وقرينة الحفظ، فهما من أكثر القرائن استعمالًا في كتابه "علل الحديث".

وعلّق عليه بعضهم: أنّه نوقش مثل هذا الموضوع في رسالة ماجستير، كانت في جامعة الشّارقة، سنة ٢٠٠٨م، للطّالب: راشد محمّد المطروشيّ، بإشراف: الدّكتور سعيد بن عبد الرّحمن القزقيّ. وعنوان الرّسالة: "التّرجيح بالقرائن في كتاب علل الحديث" ومحتوى الرّسالة مشابهٌ لما عُرض من مواضيع في رسالة الباحث أمين محروس.

فهذا البحث خاصٌّ بأثر القرائن في التّرجيح عند ابن أبي حاتمٍ في كتابه العلل، وواضحٌ أنّه قسم القرائن إلى ثلاثة أقسام: ما هو خاصٌّ بضبط الرّاوي، والقرائن الإسناديّة، وقرائن المتن، أمّا البحث الّذي بين يديّ فهو أوسع تأصيلًا؛ إذ يشمل النّقاد، ويشمل ما هو أعمّ من التّرجيح وأكثر تنويعًا، كما سيتّضح من خلال البحث، وقد وصل الباحث إلى نتائج جيّدةٍ، إلّا في تعريف القرينة، ممّا سيتوضّح في مكانه إن شاء الله تعالى.

والرّسالة الأخرى هي أطروحة دكتوراه نوقشت في الجزائر، بعنوان: "فقه التّعامل مع القرائن وأهميّته في نقد الحديث" صاحبها الدّكتور حدبي بلخير، بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، بتاريخ: جويلية، ٢٠١٠م.

ولم يتيسّر لي الاطّلاع على البحث أو خطّته، ولكن وجدت من كتب عنه تلخيصًا[١]:

وفيه ذكر بعض تقسيمات القرائن، منها بحسب الوظيفة أو الموضع: قرائن الجمع، وقرائن التّرجيح، وقرائن التّعليل الإسناديّة وقرائن التّعليل المتنيّة، وقرائن دفع العلّة، وذكر الخاصّ والعامّ والظّاهر والخفيّ.

ولم يذكر القرائن الخاصّة بالرّاوي والحكم عليه، وبالنّاقد وحكمه.

---

(١) عنوان الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=261960

كما لم يذكر قرائن التّصحيح من حيث الدّلالة، لكنّه ذكر قرائن دفع العلّة، وقرائن الجمع، وكلاهما من قرائن التّصحيح، ولم يذكر أقسام القرينة من حيث القوّة والضّعف، وذكر شيئًا من التّعارض بين القرائن.

وذكر فائدة هذه التّقسيمات أنّها تمنع تداخل القرائن، وتحلُّ الإشكال الواقع من تعارض تلك القرائن. قلت: وإن كان هذا موجودًا لكنّه ليس غالبًا؛ لأنّه سيأتي في هذا البحث أنّ من خصائص القرينة أنّها متعارضةٌ.

مشكلة البحث:

تتّلخّص مشكلة البحث فيما نقله الحافظ ابن حجرٍ عن العلائيّ: "ووجوه التّرجيح كثيرةٌ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنّسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلّ حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌّ، وإنّما ينهض بذلك الممارسُ الفطن الّذي أكثر من الطّرق والرّوايات، ولهذا لم يحكم المتقدّمون في هذا المقام بحكمٍ كليٍّ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كلّ حديثٍ بمفرده."[1]

فهذا أحد جهابذة هذا العلم ينصّ على أنّ القرائن الّتي تحتفّ بالأحاديث كثيرةٌ، وأنّه لا يمكن ضبطها، وأنّه يُحكَم على كلّ حديثٍ بما احتفّ به من قرائن ترجّح هذا الحكم.

وحلّ هذه المشكلة يكمن باستقراء هذه القرائن، والنّظر فيها وفي أثرها، وتقسيمها إلى أقسامٍ ليسهل تناولها، ثمّ استنباط ضوابط تأثيرها في تلك الأحاديث.

---

(١) النّكت على كتاب ابن الصّلاح لابن حجرٍ العسقلانيّ ٧١٢/٢، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخليّ، النّاشر: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

منهج البحث:

بما أنّ هذا البحث يدور على عمل المحدّثين في تعليل الأحاديث بواسطة القرائن، فإنّ منهج البحث قائمٌ على تتبّع صنيع المحدّثين، واستقراء القرائن الّتي بها حكموا على الأحاديث، كالحافظ النّاقد ابن أبي حاتمٍ في كتابه "العلل"، وكذا الدّارقطنيّ في كتابه "العلل" أيضًا، وكذا الحافظ ابن رجبٍ الحنبليّ في كتابه "شرح علل التّرمذيّ" وغيرها من كتب العلل.

هذا بالإضافة إلى الاستقراء الجزئيّ لكتب مصطلح الحديث، والاستفادة منها في تقعيد هذه القرائن.

وإنّ مبنى هذا البحث قائمٌ على شقّين هما: الدّراسة التّأصيليّة، والدّراسة التّطبيقيّة كما هو واضحٌ من عنوانه.

۞ **فالدّراسة التّأصيليّة**: هي الدّراسة النّظريّة من خلال كلام العلماء، واعتمادها في الغالب على كتب المصطلح، وكتب الشّروح، وما فيها من تعريفاتٍ وتحريراتٍ ومسائلَ، ثمّ كتب الأصول؛ لأنّها تُعنى كثيرًا بضبط الحدود والتّعريفات.

والمنهج المتّبع في هذا الجانب هو الاستقراء، بتتبّع نصوصهم، وجمع أقوالهم، وتقصّي تعريفاتهم وتحريراتهم.

ثمّ يأتي منهج التّحليل العلميّ، لرصد النّتائج المستخلصة.

وبعد تتبّع كلام العلماء والتّحليل العلميّ، يأتي منهج المقارنة، القائم على مقارنة آراء العلماء، وبيان نقاط الاختلاف والاتّفاق بينها، ومن ثَمَّ التّرجيح.

۞ **وأمّا الدّراسة التّطبيقيّة**: فقوامها الاستقراء، بتتبّع الأمثلة الّتي يمكن أن تدلّل على صحّة ما تمّ تقعيده من أمّاتِ المصّادر الحديثيّة، خاصّةً المتقدّمة منها.

ثمّ بعد عرض الاستقراء، يأتي تحليل كلّ مثال، وعرض النّتائج المتحصّلة، وبيان

وجهاتها، وما يستفاد منها.

منهج الكتابة:

تتبّعت النّصوص من مصادرها الأصليّة، وعزوت الأقوال إلى قائلها الأوّل.

رتّبت الآراء والأقوال حسب التّرتيب التّاريخيّ، لذا فقد أذكر بجانب صاحب الرّأي أو القول سنة وفاته؛ ليظهر لنا الترتيب، وقد أعيد ذكر وفاته إذا ما عُرِضَ في سياقٍ آخر.

حرصت على نقل نصوص العلماء بألفاظها غالبًا، ومن كتب أصحابها، فإن كان النّقل بالمعنى دون اللّفظ، أو من غير كتاب صاحب القول، فأشير بالهامش بقولي: يُنظر ...

ترجمت للرّواة محلِّ البحث ممّن يدور حولهم الكلام، وذلك في مكان ورودهم في الهامش، حيث عرّفت بهم، وذكرت رتبتهم في الحديث معتمدًا على قول الحافظ ابن حجرٍ في كتابه "تقريب التّهذيب" إلّا ما استدعى تفصيلًا ممّن تناوله الأخذ والرّد من الرّواة، فأنقل من كلام علماء الجرح والتّعديل ما يناسب السّياق.

منهج العزو والتّخريج:

عزوت الآيات القرآنيّة إلى سورها، وذلك بذكر اسم السّورة بين معقوفين في صلب الرّسالة بعد الآية، وذكر رقم السّورة ورقم الآية، وحرصت على نقل الآيات كما هي في الرّسم العثمانيّ، وفي آخر كلّ آيةٍ رقمها كما في المصحف.

وأمّا تخريج الأحاديث:

فما كان منها في الصّحيحين فلا أتجاوزهما لعدم الإطالة، إلّا إن كان في ذلك فائدةٌ مناسبةٌ للسّياق، كذكر طريقٍ أخرى، أو نحو ذلك.

وما كان في شيءٍ من السّنن الأربعة، فكذلك أكتفي بالعزو إليها، ولا أخرُجُ عنها غالبًا، لشهرة هذه السّنن وشيوعها، ولا أقتصر على واحدٍ منها، بل أذكر كلّ من خرّجها من

السّنن الأربعة.

قد أراعي في التّخريج المتن، وقد أخرِّج السّند حسب ما يقتضيه السّياق، وكلّ ذلك ظاهرٌ في موضعه.

عند وجود فائدةٍ في التّخريج من غير الكتب السّتّة فإنّي أتوسّع حسبما أراه مناسبًا، واجتهدت في البعد عن التّطويل قدر الإمكان.

عند التّخريج من الكتب السّتّة وموطّأ مالكٍ وسنن الدّارميّ أذكر اسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الحديث.

وأخرّج -في الغالب – من غير الكتب السّتّة بذكر رقم الجزء والصّفحة؛ إلّا مسند الإمام أحمد فأضيف إليه رقم الحديث.

لا يستلزم الحكمُ على روايةٍ بالضّعف ضعفَ الحديث في أصله، فقد يكون الكلام على هذه الرّواية، ويكون أصل الحديث صحيحًا أو قويًّا.

١- القرائن المتعلّقة بالرّاوي: ٢٠٨
٢- قرائن تتعلّق بالسّند: ٢١٤
٣- قرائن تتعلّق بالمتن: ٢١٥
ثانيًا: قرائن حديثيّة تصلح في التّرجيح بين الأحاديث المتعارضة ولا تصلح في ترجيح الرّوايات: .. ٢١٥
١- في الرّاوي: ٢١٥
٢- في السّند: ٢١٥
٣- في المتن: ٢١٦
ثالثًا: قرائن ترجّح العمل بأحد الأحاديث المتعارضة ولا تصلح في الحكم على الأحاديث والرّوايات: ... ٢١٦
١- التّرجيح بوقت ورود الحديث: ٢١٦
٢- التّرجيح بلفظ الخبر: ٢١٧
٣- التّرجيح بالحكم: ٢١٧
لا ينبغي الخلط بين هذه الوظائف الثلاث: ٢١٧
المبحث الثّاني: الوضوح وقابليّة الفهم وألّا تكون معارضةً بأقوى منها..... ٢١٨
أولًا: الوضوح وقابليّة الفهم: ٢١٨
ثانيًا: ألّا تكون معارضةً بأقوى منها: ٢٢١
وأذكر للقرينة المعارضة مثالين: ٢٢١
١- رواية الموطّأ من طريق يحيى بن بُكَير: ٢٢١
٢- اتّفاق المتقدّمين على الحكم بخلاف مدلول القرينة: ٢٢٦
الباب الثّالث: البحث عن القرائن ودورها في تعليل الأحاديث..... ٢٣٣
الفصل الأوّل: سبب النّظر في القرائن..... ٢٣٤
المبحث الأوّل: المخالفة وأثرها في البحث عن القرائن ٢٣٥
أولًا: المخالفة المتعلّقة بالرّاوي: ٢٣٦
١- المخالفة في نقد الرّاوي: ٢٣٧
٢- مخالفة الرّاوي في روايته: ٢٣٩
ثانيًا: المخالفة في السّند: ٢٤٣
ثالثًا: المخالفة في المتن: ٢٤٨
المبحث الثّاني: التّفرّد وأثره في البحث عن القرائن ٢٥٥
أولًا: معنى التّفرّد: ٢٥٥
ثانيًا: الأصل في الحديث عدم التّفرّد: ٢٥٥
١- التّفرّد في طبقة الصّحابة: ٢٥٦
٢- التّفرّد في طبقة التّابعين: ٢٥٨

٣- التّفرّد في طبقة أتباع التّابعين وتبع الأتباع: ٢٥٩
٤- التّفرّد في الطّبقات المتأخّرة بعد تبع أتباع التّابعين: ٢٦٠
ثالثًا: التّفرّد ليس علةً بنفسه: ٢٦١
رابعًا: القرائن الّتي يستعين بها النّقّاد في الحكم على التّفرّد: ٢٦٢
١- حال الرّاوي: ٢٦٢
٢- حال الشّيخ الّذي تفرّد عنه: ٢٦٤
٣- حال السنّد: ٢٦٥
٤- حال المتن: ٢٦٩
المبحث الثّالث: الزّيادة وأثرها في البحث عن القرائن ٢٧٠
أولًا: معنى الزّيادة: ٢٧٠
ثانيًا: أقسام الزّيادة: ٢٧١
١- الزّيادة في السّند: ولها عند علماء المصطلح صورتان: ٢٧١
٢- الزّيادة في المتن: ٢٨٠
الفصل الثّاني: أمثلةٌ تطبيقيّةٌ على القرائن المحتفّة بالرّاوي والنّاقد ٢٨٩
المبحث الأوّل: أمثلةٌ تطبيقيّةٌ على القرائن المحتفّة بالرّاوي ٢٩٠
المثال الأوّل: أثر قرينة المنهج على رتبة محمّد بن إسحاق صاحب المغازي: ..٢٩٢
أولًا: أقوال العلماء في ابن إسحاق: ٢٩٣
ثانيًا: تحقيق القرائن: ٢٩٧
١- سبب البحث عن القرائن: ٢٩٧
٢- القرائن المحتفّة بابن إسحاق: ٢٩٧
٣- نتيجة القرائن في هذا المثال: ٣٠٣
المثال الثّاني: تأثير قرينة الإدخال على حديث الرّاوي: ٣٠٥
الحديث الأوّل: ٣٠٥
أوّلًا: سبب البحث عن القرائن: ٣٠٦
ثانيًا: القرائن المحتفّة بالحديث: ٣٠٦
١- قرائن التّعليل: ٣٠٦
٢- قرائن التّصحيح: ٣٠٧
٣- التّرجيح بين القرائن: ٣٠٧
ثالثًا: نتيجة القرائن في هذا المثال: ٣٠٨
الحديث الثّاني: ٣٠٩
أوّلًا: سبب البحث عن القرائن: ٣٠٩

ثانيًا: القرائن المحتفّة بالحديث: ٣١٠
١- قرائن التّعليل: ٣١٠
٢- قرائن التّصحيح: ٣١١
٣- التّرجيح بين القرائن: ٣١١
ثالثًا: نتيجة القرائن في هذا المثال: ٣١١
المبحث الثّاني: أمثلةٌ تطبيقيّةٌ على أثر القرائن المحتفّة بالنّاقد..... ٣١٣
المثال الأوّل: قرينة كتاب النّاقد والتّشابه والتّحريف ٣١٣
أوّلًا: سبب البحث عن القرائن: ٣١٦
ثانيًا: القرائن المحتفّة بالرّاوي وناقده: ٣١٦
١- قرائن التّجريح: ٣١٦
٢- قرائن التّعديل: ٣١٧
٣- التّرجيح بين القرائن : ٣١٧
ثالثًا: نتيجة القرائن في هذا المثال: ٣١٩
المثال الثّاني: ٣٢١
الفصل الثّالث: أمثلةٌ تطبيقيّةٌ على القرائن المحتفّة بالسّند والمتن ٣٢٢
المبحث الأوّل: أمثلةٌ تطبيقيّةٌ على القرائن المحتفّة بالسّند ٣٢٣
المثال الأوّل: قرينة الصّيغة والعدد (المتابعة): ٣٢٤
أوّلًا: سبب البحث عن القرائن: ٣٢٩
ثانيًا: القرائن المحتفّة بهذا الحديث: ٣٢٩
١- القرائن الّتي تقضي بالتّعليل : ٣٢٩
٢- قرائن التّصحيح: ٣٣٠
٣- التّرجيح بين قرائن التّعليل والتّصحيح: ٣٣١
ثالثًا: نتيجة القرائن في هذا المثال: ٣٣٢
المثال الثّاني: قرائن ردّ الإقران في السّند: ٣٣٥
أوّلًا: سبب البحث في القرائن: ٣٣٩
ثانيًا: القرائن المحتفّة بهذا الحديث: ٣٣٩
١- قرائن التّعليل: ٣٤٠
٢- قرائن التّصحيح: ٣٤٠
٣- التّرجيح بين القرائن: ٣٤٠
ثالثًا: نتيجة القرائن في هذا المثال: ٣٤١
المبحث الثّاني: أمثلةٌ تطبيقيّةٌ على أثر القرائن المحتفّة بالمتن..... ٣٤٣